



الموافق 00 / 00 / 2026 تم إبرام هذا العقد بين كل من:

إنه في يوم

الطرف الأول : مؤسسة جو ديجيتال سلوشنز, سجل تجاري رقم , وعنوانها الدمام حي صفا طريق الملك سعود , ويمثلها في هذا العقد زايد سلطان الثقفي , بصفة المدير العام

ويشار إليها فيما بعد بـ (الشركة "أو" "الطرف الأول")

الطرف الثاني: مؤسسة , سجل تجاري رقم , وعنوانها , ويمثلها في هذا العقد , بصفة

ويشار إليه فيما بعد بـ (العميل "أو" "الطرف الثاني")

التمهيد:

حيث إن الطرف الأول يقدم نظامًا تقنيًا مخصصًا لإدارة وتنظيم أعمال الورش يشمل حفظ بيانات المركبات وسجلات الإصلاحات وإمكانية توقيع الإقرارات إلكترونياً عبر أجهزة لوحية يتم توفيرها من قبل الطرف الأول بالإضافة إلى خدمات كاملة مثل إنشاء موقع إلكتروني خاص بالعميل مزود بخاصية حجز المواعيد.

وحيث إن الطرف الثاني يرغب في الاستفادة من هذه الخدمات وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذا العقد. فقد اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما الشرعية والنظامية على ما يلي:

التعريفات

لأغراض هذا العقد تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

1. **النظام:** المنصة أو البرنامج الإلكتروني المملوك للطرف الأول والمخصص لإدارة وتنظيم أعمال الورش بما في ذلك تسجيل بيانات المركبات وتتبع عمليات الإصلاح وإدارة الحجوزات وأي خصائص أو تحديثات مستقبلية تضاف إليه .
2. **الأجهزة:** الأجهزة اللوحية أو أي معدات تقنية أخرى يقوم الطرف الأول بتزويدها للطرف الثاني لاستخدامها في تشغيل النظام والاستفادة من خدماته .
3. **العميل:** الطرف الثاني في هذا العقد سواء كان فرداً أو مؤسسة والمستفيد من خدمات النظام وفقاً لأحكام هذا العقد .
4. **الاشتراك:** المقابل المالي الذي يلتزم الطرف الثاني بسداده للطرف الأول نظير استخدام النظام والخدمات المرتبطة به وذلك وفقاً للباقيات أو الخطط المتفق عليها .
5. **المستخدم:** أي شخص مخول من قبل العميل لاستخدام النظام سواء كان مالك الورشة أو أحد الموظفين أو التابعين له.

البند الأول:

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من العقد بل هو مكمل ومتمم للعقد

البند الثاني: موضوع العقد

يتمثل موضوع هذا العقد في قيام الطرف الأول بتقديم خدمات تقنية للطرف الثاني، وذلك على النحو التالي:

1. **توفير نظام إدارة الورش:** يمنح الطرف الأول الطرف الثاني ترخيصاً غير حصري وغير قابل للتنازل لاستخدام النظام وذلك لإدارة وتنظيم أعمال الورشة، بما يشمل تسجيل بيانات المركبات وتتبع عمليات الإصلاح وإدارة المواعيد واستخدام كافة الخصائص المتاحة ضمن النظام بما في ذلك خاصية التوقيع الإلكتروني على نماذج الاستلام والتسليم وحفظها داخل النظام .
2. **الخدمات المرتبطة:** تشمل الخدمات المقدمة – حسب الباقة المتفق عليها – إنشاء موقع إلكتروني خاص بالطرف الثاني مزود بخاصية حجز المواعيد، بالإضافة إلى أي خدمات تقنية كاملة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.



البند الثالث: نطاق الخدمة

1. ما يشمل النظام: يتيح الطرف الأول للطرف الثاني استخدام النظام وفقاً للخصائص المتاحة ضمن الباقة المتفق عليها والتي تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – إدارة بيانات المركبات، وتتبع عمليات الإصلاح وتنظيم المواعيد، وخدمات الحجز الإلكتروني وإمكانية إرفاق صور المركبات أو الأضرار المرتبطة بها سواء من قبل العميل أو من خلال الأجهزة المستخدمة داخل الورشة بالإضافة إلى خاصية التوقيع الإلكتروني على نماذج الاستلام والتسليم وحفظها ضمن النظام وإرسال إشعارات للعميل بشأن حالة المركبة أو جاهزيتها أو أي تحديثات متعلقة بالخدمة عبر وسائل التواصل المتاحة. ويُعد التوقيع الإلكتروني المعتمد عبر النظام حجة بين الطرفين في إثبات عمليات الاستلام والتسليم.
2. حدود الخدمة: تقتصر التزامات الطرف الأول على توفير النظام والخدمات التقنية المرتبطة به، ولا يتحمل أي مسؤولية عن:
 - إدخال بيانات غير صحيحة من قبل الطرف الثاني أو المستخدمين
 - سوء استخدام النظام أو الأجهزة
 - الأعطال الناتجة عن عوامل خارجية مثل انقطاع الإنترنت أو مشاكل مزود الخدمة
 - أي استخدام يخالف الأنظمة أو القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية
3. التحديثات والدعم الفني: يلتزم الطرف الأول بتقديم التحديثات الدورية اللازمة لتحسين أداء النظام وفقاً لما يراه مناسباً دون الإخلال بجوهر الخدمة. كما يلتزم بتوفير الدعم الفني لمعالجة الأعطال التقنية المتعلقة بالنظام وذلك خلال أوقات العمل الرسمية أو وفقاً لما يتم الاتفاق عليه.
4. استمرارية الخدمة (التوقف المؤقت): يبذل الطرف الأول جهوده المعقولة لضمان استمرارية عمل النظام إلا أنه لا يضمن عدم انقطاع الخدمة بشكل كامل. وفي حال توقف النظام لمدة تتجاوز يومين متصلة نتيجة أعطال فنية يلتزم الطرف الأول بتمديد مدة الاشتراك للطرف الثاني لمدة تعادل فترة التوقف الفعلية، دون أي تعويضات مالية إضافية.

البند الرابع: الاشتراك والرسوم

1. قيمة الاشتراك: يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة الاشتراك وقدرها (2994) ريال سعودي عن كل (سنة شهر) من تاريخ توقيع العقد مقابل استخدام النظام والخدمات المقدمة وذلك وفقاً للباقة المتفق عليها.
2. طريقة الدفع: يتم سداد قيمة الاشتراك مقدماً عن كل فترة اشتراك وذلك عبر التحويل البنكي إلى الحساب المعتمد للطرف الأول أو من خلال وسائل الدفع الرقمية التي يحددها الطرف الأول. وتُعد وسائل السداد المعتمدة هي الحساب البنكي المذكور في هذا العقد أو روابط الدفع الرقمية المرسلة من خلال وسائل التواصل الرسمية للطرف الأول. ولا يُعتمد بأي سداد خارج هذه القنوات ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي مدفوعات تتم عبر وسائل غير معتمدة.
3. وفي حال التأخر عن السداد لمدة (14) يوماً من تاريخ الاستحقاق يُعد ذلك إخلالاً جوهرياً يخول الطرف الأول إيقاف الخدمة.
3. التجديد: يُجدد الاشتراك تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يتم الطرف الثاني بإشعار الطرف الأول بعدم رغبته في التجديد قبل مدة أسبوع من تاريخ انتهاء الاشتراك.

البند الخامس: الأجهزة والمسؤولية عنها

1. تسليم الأجهزة: يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بالأجهزة اللازمة لاستخدام النظام وذلك على سبيل العهدة وليس التمليك وتظل ملكيتها للطرف الأول طوال مدة العقد. ويتم تسليم الأجهزة بموجب إقرار استلام مستقل يوضح نوع الجهاز ورقمه التسلسلي وحالته عند التسليم.
2. مسؤولية العميل: يقر الطرف الثاني باستلام الأجهزة بحالة جيدة وصالحة للاستخدام ويلتزم بالمحافظة عليها واستخدامها وفقاً لتعليمات الطرف الأول. كما يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي تلف أو فقد أو سرقة أو سوء استخدام للأجهزة خلال مدة حيازته لها.
3. التلف أو الفقد والتعويض: في حال تلف أو فقد أو سرقة أي من الأجهزة، يلتزم الطرف الثاني بما يلي:

- سداد تكلفة الإصلاح الفعلية وفق فاتورة معتمدة من المورد وذلك إذا كان الإصلاح ممكناً ومجدياً من الناحية الفنية أو
- سداد قيمة الجهاز (569 ريال سعودي) في حال تعذر إصلاحه أو تجاوزت تكلفة الإصلاح نسبة (51%) من قيمة الجهاز وذلك وفق تقدير الطرف الأول وذلك خلال مدة لا تتجاوز (14) يوماً من تاريخ الإشعار .
- 4. **حظر الاستخدام غير المشروع يلتزم الطرف الثاني بعدم :**
 - استخدام الأجهزة لغير الغرض المخصص لها
 - تحميل برامج أو تطبيقات غير مصرح بها
 - إجراء أي تعديل تقني أو فك حماية الجهاز دون موافقة خطية من الطرف الأول
- 5. **آلية الاسترجاع :** يلتزم الطرف الثاني بإعادة الأجهزة خلال مدة لا تتجاوز (14) يوماً من تاريخ انتهاء العقد أو طلب الطرف الأول وذلك بالحالة التي استلمها بها مع مراعاة الاستهلاك الطبيعي وفي حال التأخر في إعادة الأجهزة يحق للطرف الأول المطالبة باستردادها أو المطالبة بقيمتها وفقاً لأحكام هذا العقد.

البند السادس: التزامات العميل

يلتزم الطرف الثاني بما يلي:

1. **الاستخدام المشروع:** استخدام النظام والأجهزة للأغراض المخصصة لها فقط وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية .
2. **عدم إساءة استخدام النظام:** الامتناع عن أي استخدام من شأنه الإضرار بالنظام أو تعطيله أو محاولة اختراقه أو التحايل على آلية عمله أو استخدامه بطريقة غير مصرح بها .
3. **الحفاظ على الأجهزة:** المحافظة على الأجهزة المسلمة له وعدم تمكين الغير من استخدامها إلا في نطاق العمل واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحمايتها من التلف أو الفقد أو السرقة .
4. **البيانات والالتزام النظامي:** يتحمل الطرف الثاني المسؤولية الكاملة عن صحة ودقة البيانات المدخلة في النظام كما يلتزم بالامتثال للأنظمة ذات العلاقة بحماية البيانات وعدم استخدام النظام بما يخالفها ويقر بأن الطرف الأول غير مسؤول عن أي نتائج تترتب على بيانات غير صحيحة أو استخدام مخالف .
5. **بيانات الدخول:** يلتزم الطرف الثاني بالحفاظ على سرية بيانات الدخول الخاصة به (اسم المستخدم وكلمة المرور) وعدم مشاركتها مع أي طرف ثالث ويتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع العمليات التي تتم من خلال حسابه .

البند السابع: التزامات الشركة

يلتزم الطرف الأول بما يلي:

1. **توفير النظام:** إتاحة النظام وتمكين الطرف الثاني من استخدامه وفقاً لأحكام هذا العقد والباقيات المتفق عليها .
2. **الدعم الفني:** تقديم الدعم الفني لمعالجة الأعطال التقنية المتعلقة بالنظام، وذلك خلال أوقات العمل الرسمية أو وفقاً لما يتم الاتفاق عليه .
3. **حماية النظام والبيانات:** اتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية المعقولة لحماية النظام وبيانات الطرف الثاني من الاختراق أو الوصول غير المصرح به، دون ضمان منع جميع المخاطر أو الاختراقات بشكل كامل.

البند الثامن: المسؤولية وحدودها

1. **حدود المسؤولية:** لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية تنشأ عن استخدام الطرف الثاني للنظام أو عدم قدرته على استخدامه وذلك في حدود ما يسمح به النظام .
2. **فقد البيانات واسترجاعها:** لا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أي فقد أو تلف في البيانات المدخلة في النظام سواء كان ذلك نتيجة خطأ من الطرف الثاني أو المستخدمين التابعين له أو نتيجة أعطال تقنية أو ظروف خارجة عن السيطرة بما في ذلك الأعطال المرتبطة بمراكز البيانات أو مزودي الخدمة. ويقر الطرف الثاني بأن التزام الطرف الأول يقتصر على بذل الجهود التقنية المعقولة لحماية البيانات واسترجاعها.

3. الأعطال الخارجة عن الإرادة: لا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي تأخير أو انقطاع في الخدمة ناتج عن أسباب خارجة عن إرادته بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - انقطاع خدمات الإنترنت أو أعطال مزودي الخدمة، أو الكوارث الطبيعية أو الظروف القاهرة .
4. مسؤولية الاستخدام: يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية عن أي استخدام غير صحيح أو غير مصرح به للنظام أو الأجهزة أو بيانات الدخول الخاصة به ولا يكون الطرف الأول مسؤولاً عن أي أضرار أو خسائر تنتج عن ذلك .
5. الحد الأقصى للمسؤولية: في جميع الأحوال لا تتجاوز مسؤولية الطرف الأول - إن وجدت - قيمة الاشتراك المدفوعة عن الفترة محل النزاع، ويُعد ذلك اتفاقاً صريحاً ونهائياً بين الطرفين على تحديد سقف التعويض .

البند التاسع: الملكية الفكرية

1. ملكية النظام: يقر الطرف الثاني بأن جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالنظام بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - البرمجيات وقواعد البيانات والتصاميم والشعارات والأكواد البرمجية وأي تطورات أو تحديثات تطرأ عليه هي ملك حصري للطرف الأول ولا يترتب على هذا العقد نقل أي من تلك الحقوق إلى الطرف الثاني .
2. ترخيص الاستخدام: يمنح الطرف الأول الطرف الثاني ترخيصاً محدوداً وغير حصري وغير قابل للتنازل لاستخدام النظام طوال مدة العقد وذلك للأغراض التشغيلية الخاصة به فقط ووفقاً لأحكام هذا العقد .
3. قيود الاستخدام يلتزم الطرف الثاني بعدم :
 - نسخ أو إعادة إنتاج أو تعديل أو تطوير النظام أو أي جزء منه
 - إتاحة النظام أو إعادة بيعه أو تأجيره أو ترخيصه للغير دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول
4. حماية الحقوق: يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات النظامية في حال قيام الطرف الثاني بمخالفة أي من أحكام الملكية الفكرية الواردة في هذا العقد .

البند العاشر: مدة العقد وإنهاؤه

1. مدة العقد: يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ التوقيع، ويستمر لمدة الاشتراك المحددة في البند الرابع (الفقرة الأولى)، ويتجدد تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يتم إنهائه وفقاً لأحكام هذا العقد
2. الإنهاء: يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا العقد في الحالات التالية :
 - باتفاق الطرفين خطياً
 - إخلال أي من الطرفين بأي من التزاماته الجوهرية وعدم معالجة الإخلال خلال مدة (15) يوماً من تاريخ إشعاره بذلك
 - عدم سداد الطرف الثاني لقيمة الاشتراك خلال مدة (14) أيام من تاريخ الاستحقاق
 - استخدام النظام أو الأجهزة بشكل مخالف لأحكام هذا العقد أو للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية
3. آثار الإنهاء في حال انتهاء أو إنهاء العقد لأي سبب :
 - يتم إيقاف وصول الطرف الثاني إلى النظام خلال مدة لا تتجاوز (14) يوماً من تاريخ الإنهاء
 - يلتزم الطرف الثاني بإعادة الأجهزة خلال مدة لا تتجاوز (14) يوماً من تاريخ الإنهاء
 - لا يحق للطرف الثاني المطالبة بأي مبالغ مدفوعة مسبقاً
 - يظل الطرف الثاني مسؤولاً عن أي التزامات أو مستحقات مالية مترتبة عليه حتى تاريخ الإنهاء

البند الحادي عشر: الأحكام العامة

1. القوة القاهرة: لا يُعد أي من الطرفين مسؤولاً عن أي تأخير أو عدم تنفيذ لالتزاماته بموجب هذا العقد إذا كان ذلك نتيجة لظروف خارجة عن إرادته بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الكوارث الطبيعية أو الحروب أو انقطاع الخدمات العامة

ويستمر تعليق الالتزامات طوال مدة استمرار ظرف القوة القاهرة على أن يلتزم الطرف المتأثر بإشعار الطرف الآخر خلال مدة لا تتجاوز (5) أيام من تاريخ حدوثها .

2. التعديلات: لا يجوز تعديل أو تغيير أي من أحكام هذا العقد إلا بموجب اتفاق خطي موقع من الطرفين، ويُعد أي تعديل جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد .

3. الإشعارات ووسائل التواصل المعتمدة: تتم جميع الإشعارات والمراسلات بين الطرفين كتابةً عبر البريد الإلكتروني أو العنوان أو رقم الهاتف أو وسائل التواصل المرتبطة به والمذكورة في التمهيد وتُعد هذه الوسائل هي القنوات الرسمية المعتمدة للتواصل بين الطرفين. وتُعد الإشعارات منتجة لآثارها من تاريخ إرسالها ما لم يثبت عدم استلامها .

4. حماية بيانات العملاء: يتعهد الطرف الأول باتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية المعقولة لحماية بيانات الطرف الثاني وبيانات عملائه المخزنة على النظام وذلك بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية .

كما تُعد هذه الوسائل هي المعتمدة لإرسال روابط الدفع أو تعليمات السداد ولا يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية عن أي مدفوعات تتم عبر وسائل غير صادرة من القنوات الرسمية المعتمدة.

البند الثاني عشر: النظام المطبق والاختصاص القضائي

1. يخضع هذا العقد ويُفسر وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية .
2. تختص المحاكم المختصة في المملكة العربية السعودية – وتحديداً محاكم الدمام – بالفصل في أي نزاع ينشأ عن هذا العقد أو يتعلق به.
3. يتكون هذا العقد من (12) بنداً و(5) صفحات وقد تم تحريره من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.
4. وقد قرأ الطرفان هذا العقد وفهما مضمونه ووافقا عليه بكامل إرادتهما

التوقيعات	
الطرف الأول	الطرف الثاني
مؤسسة جو ديجيتال سلوشنز	مؤسسة
يمثلها: زايد الثقفي	يمثلها:
بصفته المدير العام	بصفته:
التاريخ d-4-2026	التاريخ d-4-2026
التوقيع:	التوقيع: